دور الفساد السياسي في تفعيل ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر

The role of political corruption in activating the phenomenon of parallel economy in Algeria

سلطاني عادل(طالب دكتوراه) [1]

كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة .

تاريخ الإرسال: 2020/02/20 تاريخ القبول: 2020/05/07 تاريخ النشر: 2020/06/01

****

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التأثير الذي يخلقه الفساد السياسي في تفعيل الاقتصاد الموازي في الجزائر وذاك عن طريق الالمام بأهم قضايا الفساد السياسي في الجزائر ومصادرها وكيف ساعدت في اثراء الاقتصاد الموازي بزيادة الكتلة النقدية المتداولة فيه، حيث أن نتائج الدراسة توصلت إلى أن الفساد السياسي يتناسب طردا مع الاقتصاد الموازي ويعتبر من أهم مسبباته.

الكلمات المفتاحية : الفساد، الفساد السياسي، السوق الموازي، الاقتصاد الغير الرسمي.

Abstract:

The objective of this paper is to estimate the impact that political corruption has had on the functioning of the parallel economy in Algeria. Through this study, we find that political corruption is an important catalyst for expansion of the parallel economy in Algeria

Keywords :

Corruption, political corruption, the parallel market , the informal economy.

[1] سلطاني عادل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ADELSOLTANI33@GMAIL.COM

مقدمة:

تقر الحكومة الجزائرية باستفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي خاصة بعد تحول النظام الاقتصادي من الاشتراكي الى النظام الرأس مالي بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث قدمت تسهيلات للخواص من أجل ممارسة نشاطاتهم وهذا في ضل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، حيث بدأت هذه الظاهرة في الانتشار بقوة ابتداء من عمليات غسيل الأموال خلال العشرية السوداء أينما انتشر النهب والسرقة والرشوة الى التجارة المخدرات والأسلحة آنذاك ومع تطور القطاع الخاص ونقص اليد العاملة المؤهلة وتدني نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وكثرة البطالة ، زادت هذه الظاهرة في الانتشار مما جعل الدولة تحاول جاهدة دمج هذا الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي ولو بنسب معتبرة كونها لا تستطيع القضاء عليه نهائيا

إلا أنه وفي ضل انتشار ظاهرة الفساد السياسي أصبحت القوانين والتعليمات الراسمة لخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة حبرا على ورق نتيجة للتلاعبات والمتواطئات من طرف آخذي القرار لخدمة المصالح الشخصية وتحقيق الثروة وهذا ما أكدته الوقائع الجديدة على الساحة الوطنية من اكتشاف ملفات فساد ثقيلة والتي اتهم فيها اكبر رجال السلطة تمثلت في قضايا الرشوة وتمديد المال العام و مخالفة التنظيمات والقوانين العامة وإعطاء امتيازات عن غير حق، و منه فإشكالية الدراسة حاولت التركيز على الجانب والتعرض للبحث في **أثر الفساد السياسي في تفعيل ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر** . وبغرض البحث في الموضوع ومحاولة الاجابة عن هذه الإشكالية فقد هندست الدراسة ونظمت ابرز افكارها طي المحاور التالية:

I. **قضايا الفساد السياسي في الجزائر التشخيص والتصور.**
II. **انعكاس الفساد السياسي على الاقتصاد الموازي في الجزائر**

ومن اجل تحليل الإشكالية محل الدراسة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

I. الفساد السياسي في الجزائر ظاهرة متأصلة وليست حالة عرضية.
II. الفساد السياسي يعتبر من اهم أسباب انتشار الاقتصاد الموازي في الجزائر.

إذ تهدف الدراسة الى الالمام بأهم قضايا الفساد السياسي في الجزائر وتطورها، إضافة إلى ابراز العلاقة بين الفساد السياسي وظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر خاصة في الآونة الأخيرة وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي.

المطلب الأول: قضايا الفساد السياسي في الجزائر

تناضل الدول في جميع ارجاء العالم لتوسيع اقتصاداتها وتحسين من مستوياتها المعيشية ويتميز هذا النضال بالشدة بصفة خاصة في افريقيا التي ضلت لزمن طويل غارقة في مستنقع الاداء الاقتصادي الهابط وارتفاع نسب البطالة وتدهور البنية الاساسية وعدم المساوات وازدياد الفقر المدقع حيث اصبح الناس لا ينغمسون بشكل جدي في تشكيل

وتنفيذ خطط التنمية وبالتالي فانهم لا ينضرون الى انفسهم كأصحاب مصلحة في خلق الثروة وهو ما ادى بدوره الى خلق ثقافة الاعتماد على الغير حيث يناضل كل شخص للحصول على مجرد قطعة صغيرة من الثروة القومية المتناقصة بدلا من السعي الى توليد وخلق الثراء كل هذا أدى الى انتشار الاعمال اللاأخلاقية التي تمثلت في مختلف مظاهر الفساد خاصة لدى متخذي القرار اذ يعتبر الوصول الى تعريف جامع مانع للفساد امر صعب لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية حيث تختلف زوايا والمداخيل التي ينظر منها الاكاديميون الى الفساد وهناك من يرى أنه في الغالب الأعم توجد ثلاث اتجاهات عامة في تعريف الفساد وهي: **(مصطفى، 2013)**

- الاتجاه المرتكز على الوظيفة العامة public ofice-centered definitions
- الاتجاه المرتكز على السوق Market centrred definitions
- الاتجاه المصلحة العامة Public –Interest –Centered Definition

تعريف الفساد السياسي : يعرف الفساد السياسي بانه كل استغلال سيئ للمنصب العام او الموارد العمومية فهو سلوك يأتيه صاحب منصب (السلطات الثلاث : التنفيذية والتشريعية ، القضائية ، هيئات وطنية إدارية ووطنية محلية) اذ انه الاستخدام الغير المشروع للموارد العمومية السياسية المتاحة التي تشمل الثروة الدخل واستخدام وسائل الاكراه والوظائف وغيرها من طرف من يشغل ذلك المنصب او يراقب تلك الموارد لخدمة اهداف خاصة فردية او عائلية جماعية أو حزبية وجلب منافع شخصية قد تكون مالية، او زيادة النفوذ أو اكتساب السلطة بطريقة معينة حيث تتعدد ممارسات الفساد السياسي وتتمثل في الاشكال المعبرة عنه والمؤشرات الدالة عليه من تصرفات مخالفة للتشريع الوطني والقانون الدولي وتتنافى مع القيم وتعارض قيم النزاهة والشفافية **(ليمام، 2011)**، ويرمز اليه أيضا على انه سلسلة كاملة من السلوكيات الغير النزيهة والمتمثلة في اختلاس الأموال العامة ،انتهاك قواعد السوق العامة ، التزوير، أخذ فائدة غير قانونية**(Pierrelascoumes, 2005)** ،ومن مظاهر الفساد السياسي في الجزائر نجد ما يلي **(بيشور، 2018)**

- اندماج سلطات الدولة وتزوير الانتخابات.
- سيطرة التجمعات على مصالح العمليات السياسية.
- اقصاء المواطنين عن المشاركة في العمليات السياسية.
- تقيد ممارسة النشاطات السياسية لصالح تنظيم سياسي محدود نتيجة اختلال منظومة السلطة والمساءلة السياسية.

المطلب الثاني: انعكاسات الفساد السياسي على الاقتصاد الموازي في الجزائر:

العملية الاقتصادية لأي بلد تتضمن تخطيط الموارد المعتبرة أو النادرة للدولة وتسييرها. لكن غالبًا ما يلجأ أصحاب السلطة الرسمية إلى التحكم في المناصب المكلفة تسيير الموارد الاقتصادية والمالية للدولة، وغالبًا ما يكون الهدف من ذلك هو الفساد **(مصطفى، الفساد السياسي ، 2019)**، حيث تكون الأرباح خيالية. ويجري التحكم في السوق عبر سياسات اقتصادية معيّنة تنتجها البيروقراطية، وتعتمدها ضمن سياسة عليا تخدم توجّه النخبة الحاكمة، لكن المشكلة هي عندما لا يكون الهدف تنمية البلد وجلب الاستثمار والاستعمال الرشيد للمساعدات، بل توجيه ذلك كله لخدمة المصالح الخاصة لأصحاب السلطة.

في جانب آخر، يرصد خواص علاقة الفساد بالتنمية الاجتماعية، من حيث تأثيره في تعميق ظاهرتَي الفقر والبطالة، والحد من الإنفاق الحكومي على المنظومتين التعليمية والصحية في بلدان المنطقة. فالفساد يعمل على تدمير القدرة الشرائية، ويرسخ عملية عدم تكافؤ الفرص، ويمنع وصول الأموال من المركز إلى القاعدة. وبناء عليه، فهو يمس بشدة الطبقات الضعيفة في المجتمع، ويمنع الأفراد من الحصول على مرتبات في مقابل العمل، أو يُنقص هذه المرتبات، ويعيق وصول الأفراد إلى منظومة تعليم جيد، وحصولهم على نظام صحي فاعل، فيتسبب في إسقاطهم في حالة من الفقر المتعدد البعد،

حيث بدأت بوادر اثار الفساد السياسي على الاقتصاد الجزائري تظهر بصورة واضحة بداية من الثمانينات اين تميز الإنتاج الوطني بالتدهور كما ونوعا نتيجة لعدم التحكم في التكنلوجيا المستوردة وتأخر في انجاز المشاريع، الامر الذي جعل الحكومة تتوجه الى اللجوء الى الاستيراد وبالتالي نقص في المتاحات السلعية في السوق الرسمية، مما أتاح العرض السلعي في السوق الموازية، حيث تم سنة 1980 المصادقة من طرف البرلمان لمحاولة تزويد السوق الوطنية بالمنتوجات الصناعية والزراعية وهو ما عرف ببرنامج ضد الندرة والذي كان من نتائجه ميل قوي لدى المجتمع باتجاه التخزين وهذا الفعل كان متعمدا من الأطراف الفاعية في المجتمع والذي أدى الى ظهور تجار الاحتكار" المضاربة " اذ طفت السوق الموازية نتيجة نفاذ المخزونات الاستراتيجية بسبب المضاربين السابقين والذين استفادوا من السلع المعروضة سابقا نتيجة وساطة من طرف الموظفين السامين في الدولة والجدول الموالي يوضح بداية تكون الدخل الخفي وتطوره السريع

شكل رقم (01) يوضح تطور الدخل الخفي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970الى 1990

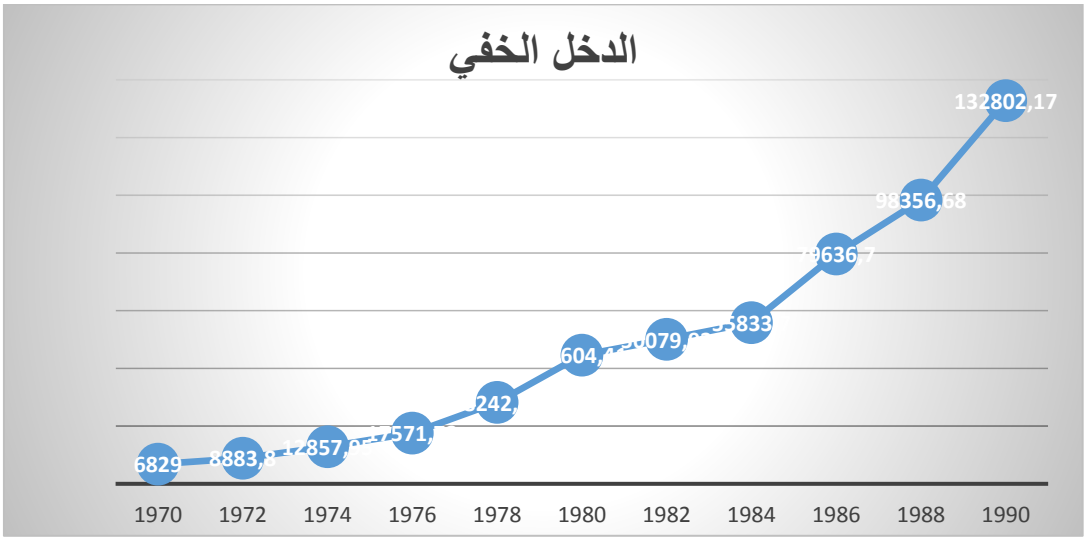

من اعداد الباحث اعتمادا على:

- **بودلال علي ، تقييم كلي للاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي رسالة دكتوراه ،جامعة تلمسان2007/2006 ،ص (332-333)**

ومنه فان الفساد السياسي يعتبر أهم أسباب انتشار الاقتصاد الموازي خاصة في الدول النامية مثل الجزائر اذ ان الموظفين السامون في الدولة يقومون بتكييف السياسات الاقتصادية والمالية على حسب احتياجاتهم الخاصة واعطاء الامتيازات الغير الشرعية للأفراد الذين تلقوا من طرفهم الهبات والرشاوي أو افراد عائلاتهم وهذا ما جعل تصنيف الجزائر من طرف منظمة الشفافية الدولية يتصدر مراكز الامامية في مؤشرات الفساد والجدول الموالي يبين ذلك:

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ترتيب الجزائر	88	97	97	84	92	99	111	105	112	105	94	100	88	108
عدد الدول	133	146	159	163	179	180	180	178	176	177	177	177	167	176
المؤشر	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6	3.5	3.2

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على موقع منظمة الشفافية الدولية

https://www.transparency.org/en/countries/algeria

من خلال الجدول نلاحظ ان مؤشرات الفساد تزيد سنة بعد سنة في ترتيبها بين الدول ابتداء من سنة 2000 وهذا راجع الى تعافي أسعار البترول في السوق العالمية والاستقرار السياسي مما جعل الدولة تقدم على برامج تنموية كبيرة وتقوم بتحرير التجارة الخارجية ورفع القيود من اجل تحسين مناخ الاستثمار، الا أنه في ضل عدم وجود الرقابة الإدارية اغتنم رجال الاعمال الخواص هذه الميزة وبذات عمليات النهب

والاختلاس وتبييض الأموال حيث بدأت عدة قضايا فساد تطفو على السطح والتي يبين اهمها الجدول الموالي:

السنوات	القضية	التهم المنسوبة
2002	-قضية " آل خليفة بنك	مخالفة أنظمة الصرف وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج.
2003	بنك الجزائر التجاري والصناعي	مخالفة تشريعات وتنظيمات الصرف.
2005	البنك لوطني الجزائري	اختلاس الأموال
2009	قضية الطريق السيار شرق غرب	غسيل الأموال وتبديد المال العام
2013	قضية سوناطراك	نهب المال العام

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الورقة البحثية لفضيلة بوطورة ،نوفل سمايلي بعنوان تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر.

ومنه فان الافراد الذين ينتهكون القوانين والتشريعات لا يستطيعون تداول أموالهم في السوق الرسمية فيتجهون الى تشغيلها في السوق الموازي وهذا تفاديا للمساءلة القانونية الشيء الذي يزيد من انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي فيتجهون الى التجارة بالمخدرات وتبييض الأموال والتجارة في سوق الصرف الموازي لتي تعتبر مجالا خصبا لتنامي ظاهرة اتبادل العملة الصعبة والتي تأتي من مصادر غير مشروعة متنوعة وهي من بين الأنشطة المالية التي استعصت على الدولة مراقبتها لاعتمادها تقنيات عالية لإخفاء المسار الاجرامي للأموال **(جميلة، 2018)**.

ولقد ساهمت الحكومة الجزائرية في تفشي ظاهرة الاقتصاد الموازي وتوسعه من خلال القرارات والقوانين التي سنتها وهذا اما لعدم التحضير الجيد للأرضية اللازمة لتطبيق هذه القوانين او التعمد من اجل الحصول على منافع خاصة في ضل الفساد السياسي الذي كان يميز بعض رجال السلطة والذين تم فضحهم عن طريق عمليات التحقيق التي تمت معهم من طرف القضاء الجزائري ومن بين هذه القوانين نذكر ما يلي (حورية، 2014) :

- قانون رقم 88-29 المؤرخ في 05 دي الحجة عام 1408 الموافق ل 19 جويلية 1988 المتعلق بممارسة احتكار الدولة لتجارة الخارجية
- نظام 92-04 المؤرخ في 17 رمضان 1412 الموافق ل 22 مارس 1992 المتعلق بالرقابة على الصرف
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 رجب عام 1414 الموافق ل 04 جانفي 1994 يعدل ويتمم القرارين الوزاريين المشتركين المرخين في 1992/03/14 و1992/12/06 والمتضمن وقف استراد بعض السلع .
- الامر رقم 95-22 المؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1416 الموافق ل26 اوت 1995 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية مرسوم تنفيذي رقم 97-329 المرخ في 08 جمادى الأولى 1418 الموافق ل10سبتمبر 1997 يحدد شروط منح امتيازات خاصة والدفع بالتقسيط لصالح مقتني المؤسسات العمومية المخوصصة
-
- إضافة الى قرارات مفادها احتكار السوق الوطنية عن طريق إعطاء رخص استراد (التجارة، 2016) لبعض المتعاملين الاقتصاديين من اجل استراد بعض المواد خاصة الاستهلاكية منها ،والتماطل في الاجراءات الإدارية حيث ان الجدول الموالي يبن ذالك :

جدول يوضح العدد الأيام والإجراءات والتكلفة لتسيير الملفات من طرف الإدارة العمومية في عدة مجالات .

2016	البدا في النشاط الاستثماري	استخراج تراخيص البناء	التوصيل بالكهرباء	تسجيل الملكية العقارية	انفاذ العقود
عدد الإجراءات	12	17	05	10	-
الوقت (الأيام)	20	204	180	55	630
التكلفة	10.9%من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي	0.9%من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي	1295.51 %من متوط نصيب الفرد من الدخل القومي	7.1 %من تكلفة العقار	19.9%من قيمة المطالة

المصدر: نسرين يحياوي الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم الأسباب والنتائج مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد السادس ديسمبر 2016 ص 298.

.ومنه فان العلاقة الاقتصاد الموازي والفساد خاصة الفساد السياسي منه، هي علاقة مترابطة ومتبادلة اذ ان للفساد السياسي دور في انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي، حيث يعتبر من اهم مسبباته هذا من جهة ومن جهة أخرى فان تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي تؤدي بدورها الى خلق الوسط المناسب لزيادة انتشار الفساد السياسي كون ان كوادر الدولة الفاسدين يقومون بتحويل الأموال المختلسة الى الاقتصاد الموازي من اجل تنميتها وهذا في ضل غياب الرقابة على هذا الأخير والشكل الموالي بين ذالك :

شكل يوضح تطور حجم الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر خلال الفترة 2003الى 2016

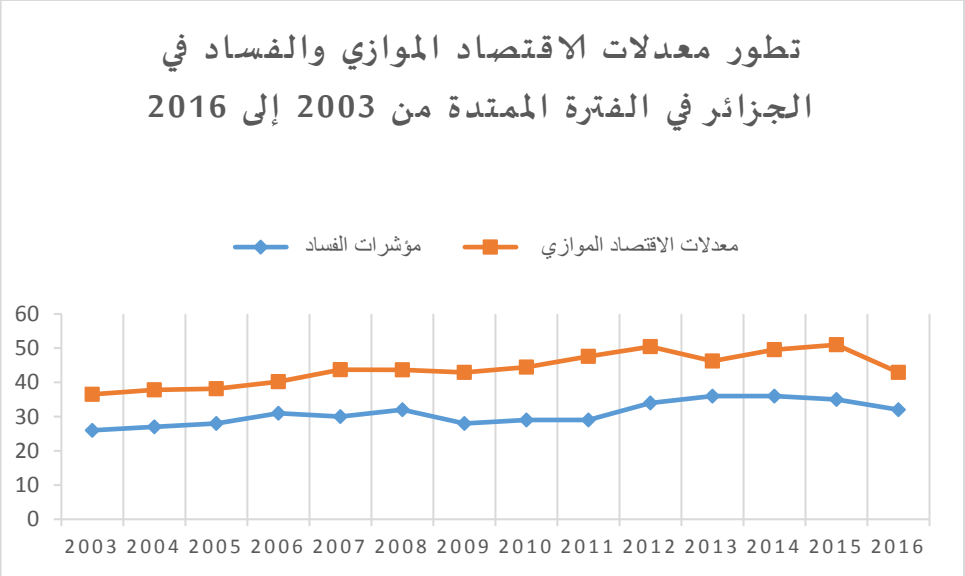

من اعداد الباحث: اعتمادا على:

- **تقارير منظمة الشفافية الدولية**
- **قوري يحي عبد الله تقدير حجم الاقتصاد الموازي باستعمال نموذج MIMIC خلا ل خلال الفترة الممتدة من 1970الى 2017**

من خلال الشكل نلاحظ أن الفساد السياسي والاقتصاد الموازي بدآ في الانتشار بوتيرة كبيرة ابتداء من انتعاش الاقتصاد الجزائري الذي كان نتيجة تعافي أسعار البترول بداية من سنة 2000 حيث بدأت الدولة في زيادة الانفاق الاستثماري عن طريق انشاء المنشآت القاعدية تحت غطاء الصفقات العمومية التي تميزت بتعدد الثغرات القانونية وغياب روح المسؤولية والنزاهة من طرف مسيريها مما كبد الدولة خسائر كبيرة تمثلت في اختلاسات وتبديد المال العام .التي تم توظيفها في الدورة الاقتصادية الشرعية حتى يصعب التعرف على مصادرها والتوظيف قد يكون في مصاريف داخل البلد او حارجه او من خلال شراء العقارات او المجوهرات أو غيرها اذ تعتبر هذه المرحلة اصعب مرحلة لان الموال تكون عرضة للاكتشاف أمرها من خلال بيانات والمستندات المسجلة بشأنها في المؤسسات المالية المصرفية والغير المصرفية خاصة اذا علمنا انها تتكون من كميات هائلة من السيولة النقدية التي يتم إخراجه لأول مرة الى حيز التعامل النقدي (**قويدر، 2012**)

الخاتمة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة التاثير الذي يخلقه الفساد السياسي لتفعيل الاقتصاد الموازي في الجزائر حيث استخلصت الدراسة الى عدة نقاط أهمها :

- ضعف الجهاز الرقابي في جميع المجالات يعتبر عاملا أساسيا في انتشار ظاهرة الفساد السياسي
- ظاهرة الفساد السياسي ظاهرة لصيقة بالاقتصاد الجزائري منذ تجوله من الاقتصاد الاشتراكي الي الاقتصاد السوق .
- يعتبر الفساد السياسي والاقتصاد الموازي ظاهرتان مترابطتان فيما بينهما ولهما تأثير متبادل، اذ ان الفساد السياسي من أهم العوامل التي لها تأثير على معدلات النمو في الدولة حيث يتم اختلاس الأموال من الاقتصاد الرسمي ليتم تداولها في الاقتصاد الغير الرسمي
- يحب على الدولة خلق سياسيات جديدة من أجل تقنين حجم الاقتصاد الموازي الذي ترتفع معدلاته بوتيرة رهيبة هذا من جهة، ومن جهة أخرى محاربة ظاهرة الفساد السياسي عن طريق وضع الموظفين النزهاء في المناصب الحساسة خاصة مراكز صنع القرار.

قائمة المراجع :

1) بلعيد جميلة، الاقتصاد الموازي والجريمة المنظمة في الجزائر مجلة البحوث الاقتصادية والعلوم السياسية المجلد رقم 04العدد 01، ص 170.

2) بودلال علي، تقييم كلي للاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان2007/2006، ص (332-333).

3) بورعد حورية الاقتصاد الموازي في الجزائر مذكرة لاستكمال شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية حامعة وهران 2014

4) عبمة سقني ، محمد لمين بيشور ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري: دراسة في الأسباب وآليات المكافحة المجلة الجزائرية للسياسات العامة- املجلد 07 ، العدد 01 - جوان 2018 ،ص13.

5) فضيلة بوطورة ،نوفل سمايلي تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر.

6) قوري حيي، تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر استعمال نموذج MIMIC خلال الفترة: 1970-2015. مجلة أبعاد اقتصادية، العدد الثامن رقم 1، صفحات من 37 إلى 53.

7) محمد حليم ليمام ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر أسباب واثار وإصلاح مركز دراسات الوحدة العربية 2011، ص 02

8) مصطفى خواص ا لفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء انعكاساته وآليات مكافحته المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية الطبعة أولى، ابريل 2019.

9) مصطفى خواص الفساد السياسي المفهوم والسير التاريخي المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية المجلد 03، العدد 06، ص 56.

10) معيزي قويدر، ظاهرة غسيل الأموال: المخاطر واليات المكافحة مجلة "الأبحاث الاقتصادية" لجامعة سعد دحلب البليدة -العدد 07(ديسمبر 2012)، ص 161.

11) نسرين يحياوي، الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم الأسباب والنتائج مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد السادس ديسمبر 2016 ص 298.

12) Philippe Bezes et Pierre Lascoumes PERCEVOIR ET JUGER LA « CORRUPTION POLITIQUE » Revue française de science politique 2005/5-6 (Vol. 55)

13) . https://www.transparency.org/en/countries/algeria

14) https://www.commerce.gov.dz/ar/licences-d-importation